في المنطقة. والفقرة العاملة الاخيرة من القرار المذكور هي المطلوبة في العملية الاميركية الجارية، والتي تتعلّق بمسألة الاشراف على المفاوضات، والتي نصّت على الاشراف الملائم، بديلاً من اشراف الامم المتحدة التي طالبت فيه الجمعية العامة عند دعوتها الى عقد المؤتمر الدولي للسلام.

بالنظر الى ما تقدّم، فان حقوق الشعب الفلسطيني، وفي مقدّمها حقه في تقرير المصير باعتباره سيد الحقوق على الاطلاق، قد تتعرّض الى الطمس بكل أنواع القمع السافرة التي تقودها الولايات المتحدة الاميركية في الأمم المتحدة والمحافل الدولية الاخرى، كما كان يحدث في مجلس الأمن الدولي، وكما حدث في منظمة الصحة العالمية واليونسكو وانضمام دولة فلسطين الى اتفاقيات جنيف، وكما وقع، مؤخراً، من ضغط اميركي هائل للحؤول دون مشاركة فلسطين في المؤتمر الدولي السادس والعشرين للصليب الأحمر، أضف الى ذلك ما تقوم به اسرائيل، يومياً، من أعمال تنتهك فيها مبادىء حقوق الانسان وحرياته الأساسية، وتتنكّر فيها لمبادىء القانون الدولي وتعرّض بذلك الى الخطر أرواح أبناء الشعب الفلسطيني دون الاهتمام بأي مبادىء، أو قِيَم، أو أخلاق، ممّا أدّى الى ان يقدم الشعب الفلسطيني الضحايا والشهداء، موجة وراء موجة، في دفاعه عن حقه في تقرير المصير، وكل حقوقه الاخرى. كل ذلك يحدث على مرأى ومسمع من العالم كله، وباثبات تقارير المراجع الرسمية للأمم المتحدة ولجانها الخاصة وتقارير موفدي السكرتير العام التي لم تتوقّف منذ عهد الكونت برنادوت السويدي، في العام ١٩٤٨ وحتى الآن.

ويمكن القول، بناء على كل ما تقدّم، ان المشكلة الفلسطينية برمّتها يتوقف حلّها على تمتّع الشعب الفلسطيني بحقوقه الوطنية الثابتة، كما تعرّفها مبادىء القانون الدولي، وكما حدّدتها اعلانات وقرارات الأمم المتحدة. وان أي حل لا يستند اليها، أو ينطلق منها، كأساس، سيبقى محاولة عاجزة، لا تساهم في صنع السلام العادل والدائم، بل تزيد في عمر الاحتلال العسكري الاسرائيلي لأرض فلسطين، وتمنح العدوان فرصة جديدة للتمكّن من الاستمرار والبقاء بما يتعارض مع مبادىء القانون الدولي، وارادة المجتمع الدولي في آن. ومن هذا المنطلق بالذات، يطرح المرء السؤال حول مصداقية ما يسمّى بعملية السلام الاميركية التي بدأت بمدريد والتي خطّطت لها الولايات المتحدة الاميركية في ادعاء بحلّ المشكلة، بعد ان وقفت هي نفسها عقبة كأداء على طريق حل المشكلة على أساس الشرعية الدولية ومبادىء القانون الدولي لسنين طويلة، حتى كانت تبدو في الأمم المتحدة والمحافل الدولية الاخرى معزولة في ما يتعلّق بمعالجة قضية فلسطين على مدى تلك السنين الطويلة في مواجهة رغبة الغالبية العظمى من دول العالم، التي كانت تعبّر عنها قرارات الجمعية العامة بشكل متواصل ومتكرر. وهذا يعني ان منهجية العمل في مؤتمر مدريد لا تستند الى الشرعية الدولية ومبادىء القانون الدولي، وهذا ما يؤكده رفع شعار «مبدأ الارض مقابل السلام»، واعتبار قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ فقط الأساس الذي يستند اليه المؤتمر باعتبارهما يشكّلان الشرعية الدولية.

ان حلّ المسألة على أساس مبادىء القانون الدولي والشرعية الدولية وأحكام الميثاق، لا يحتاج الى ابتداع مبدأ جديد وانتقاء قرار أو اثنين من قرارات مجلس الأمن الدولي فقط، لكي تُكوَّن مع المبدأ الجديد الأساس الذي تستند اليه المحاولة الجارية، وتصويره على انه هو الشرعية الدولية.

ان مؤتمر مدريد، وعملية المفاوضات الجارية بعده، لم تؤسس على ان تمتّع الشعب الفلسطيني بحقوقه الوطنية الثابتة شرط في احلال السلام في المنطقة كما أكدت ذلك قرارات الامم المتحدة. ولهذا نرى كيف تمّ ترتيب أسس عقد المؤتمر بما يتفادى الوصول الى هذه الحقوق في النهاية. ولهذا،